سالم
موقع التفريغ
للدروس العلمية والبحوث الشرعية
www.attafreegh.com

تعليقات

الشَّيخ صالح بن عبد الله العُصيمي

علىٰ

إبطال التنديد باختصار شرح التوحيد

للعلامة حمد بن علي بن محمد بن عتيق

(١٢٢٧ - ١٣٠١)

مسودّة

الدرس الثاني

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

الحمد لله الّذي جعل طلب العلم من أجلِّ القربات، وتعبدنا به طول الحياة إلىٰ الممات، وأشهد أن لا إلٰه إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمَّدًا عبده ورسوله، ﷺ ما عُقدت مجالس التعليم، وعلىٰ آله وصحبه الحائزين مراتب التَّقديم.

أما بعد..

فهٰذا الدرس الثَّاني في شرح الكتاب التَّاسع من (برنامج التعليم المستمر) في سنته الرَّابعة ثلاثٍ وثلاثين بعد الأربعمائة والألف، وأربع وثلاثين بعد الأربعمائة والألف، وهو كتاب «إبطالِ التنديد» للعلامة حمد بن عليّ بن عتيق رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وقبل الشُّروع في سرد الدرس أنوِّه بما يقتضيه الأدبُ من لزوم الطالب حلقة شيخه قبل خروج شيخه إليها، إما أن يكون الطالبُ فيها أو أن يكون في عبادة يستتمُّها كصلاةٍ، أما أن يكون جالسًا أو واقفًا للحديث فليس هٰذا من أدب العلم، وإذا اقترن به رفعُ الصوت في المسجد كان إسفافًا بالأدب بما لا ينبغي أن ينتسب إليه طالبُ العلم، وإنما يكمُل طالب العلم بخُلقه، وأحوج الناس إلى ملاحظة أخلاقهم هم طلاب العلم، فاحرصوا يا طلاب العلم على أخلاقكم تغنموا وتُفلحوا، واعلموا أنه بفوات الأدب يكون حرمان العلم، قال بعض السلف: بالأدب تَفهمُ العلم. أي أن المتأدِّب بأدب العلم يُرزق العلم وييسرُ له، والمخلُّ بأدبِهِ يُحرم من العلم بقدر إخلاله له.

قال المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ:

[باب فضل التوحيد وما يكفّر من الذنوب]

ولما ذكر المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ التوحيد ناسب أن يذكر فضله، وأنه يكفر الذنوب فقال: (باب فضل التوحيد وما يكفّر من الذنوب) أي بيان فضله وتكفيره للذنوب. فـ(ما)مصدرية، ويجوز أن تكون موصولة، والعائد محذوف. أي: والذي يكفره من الذنوب.

ذكر المصنّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى أن واضع «كتاب التوحيد» الإمامَ محمَّد بن عبدالوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ لما ابتدأ كتابه ببيان حُكم التوحيد ناسب أن يُتبعهُ ذكر (فضلِهِ، وأنه يُكفِّر الذنوب)، فعقد ترجمةً قال فيها: (باب فضل التوحيد وما يكفّر من الذنوب).

و(التوحيد) المراد هنا هو توحيد العبادة، ذكره حفيده عبد الرَّحمٰن بن حسن في حاشيته المسماة «قرة عيون الموحدين»، فتقدير الكلام: بابُ فضل توحيد العبادة وما يُكفر من الذنوب.

ثم ذكر الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى الاختلاف في تقدير (ما) في قوله: (وما يكفر من الذنوب). وأن لها موضعين:

أحدهما: أن تكون (مصدرية)؛ أي تُؤوَّل هي وما بعدها في مصدرٍ مسبوك تقديره: تكفيرُهُ الذنوب؛ فيصير الكلام: باب فضل التوحيد وتكفيرِهِ الذُّنوب.

والثّاني: أن تكون (موصولةً) **بمعنى** (الّذي)؛ فيكون سياق الكلام: باب فضل التوحيد والّذي يكفّرُهُ من الذنوب.

وكلاهما له محلُّه اللائق من الوضع العربي، **والأولُ أوْلى**؛ لدفعِ توهُمِ أن من الذنوب ما لا يكفره التوحيد، فإذا صار الكلام: باب فضل التوحيد وتكفيرِهِ الذنوب. عُلم أن التوحيد يُكفر الذنوب جميعا، بخلاف تقديرها أنها موصولةً وربما تُوهِّم تخلف ذنوبٍ لا يُكفِّرها التوحيد.

***

قوله: (﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلۡأَمۡنُ وَهُم مُّهۡتَدُونَ ٨٢﴾[الأنعام]) أي الذين وحدوا الله ولم يخلطوا توحيدهم بشرك أولئك لهم الأمن، والأمن أمنان: أمن مطلق وأمن مقيد.

فالأول هو الأمن من العذاب، وهو لمن مات علىٰ التوحيد ولم يصر علىٰ الكبائر.

والثاني لمن مات علىٰ التوحيد مع الإصرار علىٰ الكبائر، فله الأمن من الخلود في النار.

ففرق بين الأمن المطلق ومطلق الأمن.

قال الحسن والكلبي: لهم الأمن في الآخرة، وهم مهتدون في الدنيا.

وروىٰ أحمد عن ابن مسعود قال: لما نزلت ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلۡأَمۡنُ وَهُم مُّهۡتَدُونَ ٨٢﴾[الأنعام] شق ذلك علىٰ أصحاب رسول الله ﷺ فقالوا: يا رسول فأينا لم يظلم نفسه؟ قال: «إنه ليس الذي تعنون، ألم تسمعوا ما قال العبد الصالح ﴿يَٰبُنَيَّ لَا تُشۡرِكۡ بِٱللَّهِۖ إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ ١٣﴾[لقمان] إنما هو الشرك»، قال شيخ الإسلام: ليس مراد النبي ﷺ بقوله: «إنما هو الشرك» أن من لم يشرك الشرك الأكبر يكون له الأمن التام والاهتداء التام، فإن أحاديثه الكثيرة مع نصوص القرآن تبين أن أهل الكبائر مُعرّضون للخوف، لم يحصل لهم الأمن التام والاهتداء التام إلىٰ الصراط المستقيم، صراط الذين أنعم الله عليهم من غير عذاب يحصل لهم، بل معهم أصل الاهتداء إلىٰ هذا الصِّراط، وأصل نعمة الله عليهم، ولابد لهم من دخول الجنة.

وقوله: «إنما هو الشرك»، إن أراد به الأكبر فمقصوده أن من لم يكن من أهله فهو آمن مما وُعد به المشركون من عذاب الدنيا والآخرة، وهو مهتد إلىٰ ذلك، وإن كان مراده جنس الشرك فيقال: ظلم العبد لنفسه كبخله ببعض الواجب لحب المال وهو شركٌ أصغر، وحبُّه ما يبغِضُ الله حتىٰ يقدِّم هواه علىٰ محبة الله شرك أصغر ونحو ذلك، فَاتَه من الأمن والاهتداء بحسبه، ولهذا كان السَّلف يدخلون الذنوب في هذا الظلم بهذا الاعتبار. اهـ

فظهرت مطابقة الآية للترجمة، وذلك أن من مات علىٰ التوحيد فله الأمن علىٰ ما تقدم بخلاف غيره من الأعمال مع عدمه.

بيَّن الشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى وجه ذكر المصنف رحمه الله قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلۡأَمۡنُ وَهُم مُّهۡتَدُونَ ٨٢﴾[الأنعام] في فضل التوحيد، وذلك أن هذه الآية تتعلق بمن وحد الله ولم يخالط توحيده شركٌ، فإنَّه موعود بأن يكون له الأمن والاهتداء.

وذكر المصنف أن (الأمن أمنان) **وحقيقة الأمن**: عدمُ الخوف. فإذا فُقد الخوف وُجد الأمن، ووقع كثيرًا في القرآن ذكرهُ بذكر منفيِّهِ وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ٣٨﴾[البقرة]؛ فإن ذكر انعدام الخوف إشارةٌ إلى الأمن، وإنما غُلِّب ذكر العدم لأنه يتبيَّنُ به مقصود الأمن، فإنَّ القلوب لا تأمن ولا تطمئن إلّا إذا فُقد الخوفُ منها.

والأمن كما قال الشارح (أمنان) أحدهما: (أمن مطلق) والآخر: (أمن مقيد).

فأما (الأول فهو الأمن من العذاب وهو لمن مات على التوحيد ولم يصر على الكبائر) فإذا مات العبد على التوحيد غير مصرٍ على الكبائر فإنه يرجى له من المغفرة والعفو من الله ﷻ ما يرجى وأنه آمن من العذاب.

(والثاني) أمنٌ (لمن مات على التوحيد مع الإصرار على الكبائر، فلهُ الأمن من الخلود في النار)، فهو وإن دخل النار آمنٌ من الخلود فيها.

(ففرقٌ بين الأمن المطلق ومطلق الأمن)، فالأمن المطلق: هو الأمن التام الكامل؛ ومطلق الأمن: هو أصلهُ وجنسه. فمن الموحِّدين من لهم الأمن التام المطلق، ومنهم من يحوز حظًّا من الأمن، فهم متفاوتون في محازِّهم من الأمن بقدر ما لهم من تجريد التَّوحيد.

ثم ذكر المصنف نقلاً عن (الحسن) وهو البصري، (والكلبي) وهو محمد بن السائب أن معنى قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ﴾، (الأمن في الآخرة، وهم مهتدون في الدنيا). وهذا التقييد لا يراد به الحصر ـ فيما يظهر وفْق علوم السلف، فإن معارف السلف أعلى من أن يكون مراد الحسن والكلبي أنهما أرادا تقييد حصول الأمن بالآخرة، وتقيد حصول الاهتداء بالدنيا، فإنهما لم يريدا ذلك، وإنما أرادا الإشارة إلى المعظم في كُلٍّ، فالمعظم طلبه في الآخرة حصول الأمن، والمعظَّم طلبه في الدنيا حصول الاهتداء، فإن الآية عامة فمعنى قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ﴾ أي في الدنيا والآخرة، ﴿وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ أي في الدنيا والآخرة، فما ذكراه بعض المعنى العام لم يريدا حصر المذكر فيه وإنما قصدا بيانَ الأعظم من المطلوبين في كُلٍّ، فالدنيا فيها أمنٌ، والآخرة فيها أمنٌ، والأعلى أمنُ الآخرة لشدة الخوف حينئذٍ، والدنيا فيها اهتداء، والآخرة فيها اهتداءٌ، والأعلى اهتداء الدنيا؛ لأن اهتداء الدنيا يُفضي إلى فوز الآخرة، وأما اهتداء الآخرة فإنما هو اهتداءٌ قدري ينتهي فيه أهل الجنة إلى الجنة، وينتهي فيه أهلُ النارِ إلى النار، فلما روعي هذا المعنى في المأخذين تكلم الحسنُ البصري والكلبي بما تكلَّما به في تفسير الآية.

ثمّ أورد المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى حديثًا مفسرًا للآية عزاه إلى الإمام (أحمد) وهو في «الصحيحين»، وإنما قدم ذكرَ الإمامِ أحمد دونهما لأن المصنف حنبليٌّ، وأتباعُ أحمد وغيره من الأئمة المتبوعين يقدمون العزو إلى كُتب إمامهم ويجعلونه أصلًا وما وراءه فرع له، ولما جرى على هٰذا أبو الفرج ابن الجوزي في «جامع المسانيد والسنن» حاذاه ابنُ كثير في كتابه الكبير ثم صار ديدانًا وعادة له في «كتاب التفسير»، وجرى على هذا المنوال أئمة الدعوة رحمهم الله تعالى، فإنهم يقدمون العزو إلى مسند الإمام الأحمد للمأخذ المذكور، وربما ذكروا بعده من يخرج الحديث لاسيما إذا كان في «الصحيحين» كهذا الحديث، وفيه (عن ابن مسعود أنه قال: لما نزلت: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٨٢﴾﴾ [الأنعام] شق ذلك على أصحاب رسول الله ﷺ فقالوا: يا رسول فأيّنا لم يظلم نفسه؟ فقال: «إنه ليس الذي تعنون») أي ليس ما تذهبون إليه، وهٰذا النفي عند علماء البديع يسمّى (نفي الموضوع) وهو من زيادات السيوطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى الّتي ذكرها في «شرح عقود الجُمان»، ووقوعه كثيرٌ في الأحاديث النبوية، ومنه هذا الحديث، إذ ذهب وَهلُ الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ إلى أنَّ الظلم المذكور في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ عامٌّ يشملُ كُلَّ ما يخالف

فيه العبد أمر ربِّه فيظلمُ نفسهُ بذلك، فنُفي هذا الموضوع بقوله ﷺ: («إنه ليس الذي تعنون» ألم تسمعوا ما قال العبد الصالح) يعني لقمان- إذ قال: («﴿يَٰبُنَيَّ لَا تُشۡرِكۡ بِٱللَّهِۖ إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ ١٣﴾[لقمان] إنما هو الشرك»)، فيكون حديث ابن مسعود مُفسرًا الآية أن الظلم فيها هو الشرك، فقوله تعالى: ﴿وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ﴾ أي بشركٍ.

ثم نقل المصنّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى كلام أبي العباس ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى إذ قال: (ليس مراد النبي ﷺ بقوله: «إنما هو الشرك» أن من لم يشرك الشرك الأكبر يكون له الأمن التام والاهتداء التام، فإن أحاديثه الكثيرة مع نصوص القرآن تبين أن أهل الكبائر مُعرّضون للخوف، لم يحصل لهم الأمن التام والاهتداء التام) الذي يكونون به مهتدون (إلى الصراط المستقيم)، حتى قال: (بل معهم أصل الاهتداء إلى هذا الصراط)، فلا يقصد من قوله ﷺ: «إنما هو الشرك» انحصارَ الخوف على المتلطخين بالشرك، وأن أهل الكبائر يكونون في أمن، بل الآيات والأحاديث متكاثرة في بيان أنَّ أهل الكبائر يلحقهم فزعٌ وخوف لعظم الجناية التي اقترفوها فيما واقعوه من عظائم المنهي عنه.

ثم قال: وقوله: («إنما هو الشرك» إن أراد به الأكبر فمقصوده أن من لم يكن من أهله فهو آمن مما وُعد به المشركون من عذاب الدنيا والآخرة وهو مهتدٍ إلى ذلك)، فإذا حُمل الشِّرك في قوله ﷺ: «إنما هو الشرك» على الأكبر فيكون معنى الحديث: أنَّ العبد المؤمن يكون آمنًا من العذاب الّذي يكون للكفار، لكنه إن كان ذا كبيرةٍ نالَهُ من العذابِ بقدر ما أصاب من الكبيرة؛ فيكون مُؤمَّنًا من عذاب الكفار وأبلغُه هو الخلود في النار، لكنه غيرُ آمنٍ من أن ينالَه عذابٌ من الله ﷻ على كبيرتِه.

ثمّ قال: (وإن كان مراده جنس الشرك) أي: مسمى الشرك وما يشمله معناه (فيقال: ظلم العبد لنفسه كبخله ببعض الواجب لحب المال وهو شركٌ أصغر، وحبه ما يبغضُ الله حتى يقدم هواه على محبة الله شرك أصغر ونحو ذلك، فهذا فَاتَه من الأمن والاهتداء بحسبه)، أي: أن المُواقع للذنوب يكون عنده نوعُ شركٍ في بعضها، وذلك إذا قدَّم هواه على حقِّ الله ﷻ كبُخله ببعض الواجب من الزكاة لمحبته المال، أو محبته شيئًا يبغضه الله حتى يُقدم هواه على محبة الله فهذا شركٌ أصغر كما في قوله تعالى: ﴿أَفَرَءَيۡتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ [الجاثية: ٢٣] فإن اتخاذ الهوى إلٰهًا نوعان:

أحدهما: اتخاذ الهوى إلٰهًا مُعظمًا حتى يكون تأليه القلب لغير الله ﷻ فهذا كفرٌ أكبر.

والآخر: أن يكون اتِّباعُ الهوى من غير تأليهٍ عام، وإنما بتقديم حظ النفس في أشياء متفرقة كالذي يُقدم ما تميل إليه نفسه على ما يحبه الله ﷻ، فإن هٰذا يقع في الشرك الأصغر لموافقته هواه حتى أزاح ما أحبه الله ﷻ عن نفسه فلم يواقعه.

فمتى كان الإنسانُ ممسوسًا بشيءٍ من ذلك فاته من الأمن والاهتداء بقدر ما مسه، فالشرك يضعف الأمن والاهتداء أو يُزيله، فإذا كان أكبر أزال الأمن والاهتداء بالكليّة، وإذا كان دون ذلك أزال من الأمن والاهتداء بقدر أثره في النفس، وما دون ذلك كالكبائر فإنه يكون مؤثِّرًا في ضعف الأمن والاهتداء غير

مزيلٍ لأصلها، وكُلما تقلَّل العبدُ من ذنوبه توفر له الأمن والاهتداء حتى يكون من الناس من يرزقه الله ﷻ كمال الأمن والاهتداء لكمال توحيده، وفي هؤلاء قال عُبيد بن عمير فيما رواه ابن أبي شيبة في «كتاب الإيمان» بإسنادٍ صحيح: «الإيمان هَيُوبْ». أي له هيبةٌ لما يُحيطُ صاحبه من الأمن والاهتداء، وإنما وقعت له هذه الهيبة لكمال حالهِ، فمن كمُلت حاله كملت قوته القلبية أمنًا واهتداءً، ومن ضعُفت حاله ضعفت قوته القلبية أمنًا واهتداءً، فشأن التوحيد عظيم، فالتئام القلوب وإنجماعها واهتداؤها إلى مصالحها في الدنيا والآخرة على قدر توحيدها، فمن كمل توحيده لله ﷻ ألبسه الله ﷻ سربال الأمن والاهتداء، فكان مهتديًا آمنًا في الدنيا والآخرة، ومن ضعُف توحيده تهتك من أمنه واهتدائه بقدر مضعفات توحيده، وإن سلب التوحيد من العبد لم يكن له أمنٌ ولا اهتداء.

ولا يراد بالأمن والاهتداء ما صار الناس يعرفونه في الأمور المادية من انعدام ما يسمّى بالجريمة وأشباه ذلك، بل **حقيقة الأمن سكون القلب، وانعدام الخوف منه**؛ فإن مدار الأمن كلِّه على القلب، فأعظم النعيم نعيمُه، وأعظمُ العذاب عذابُه، وكم من بلدٍ تتلاشى فيه الجريمة أو تقل معدلاتها وقلوبُ أهلهِ في فرقٍ شديد واضطرابٍ عظيم لفقد التوحيد منها، فلا تلتئم نفوسهم ولا تنجمع قلوبهم على منافع الدنيا والآخرة، بل هم في وَجلٍ وغمٍّ وقلقٍ واضطرابٍ يؤول بكثيرٍ منهم إلى أن يُزهق نفسه ويقتل روحه، وهٰذا يُبينُ ما كان فيه من فرقٍ شديد وأن قلبه كان مسلوب الأمن وإن كان جسده منعَّمًا بما يسميه الناس أمنا، فمدار الأمن كُلِّه على أمن القلب وسُكونه، وأن من امتلأ قلبهُ بالتوحيد لم تزلزله المزعجات، ولم تغيره المُحركات، لرباطة جأشه، وثبات قلبه، وركونه إلى الله، وتوكلِّه عليه، واستغنائه به، فالقلبُ منجذبٌ بالكليِّة إلى الله ، فهو ساكنٌ مطمئنٌ مرتاحٌ لا لجج فيه ولا غبش، جعلنا الله وإياكم من أولئك.

ثم قال الشارح بعدُ: (فظهرت مطابقة الآية للترجمة، وذلك أن من مات على التوحيد فله الأمن على ما تقدم بخلاف غيره من الأعمال مع عدمه) فإذا عُدم التوحيد فمهما كان للإنسان من الأعمال فإنها لا تنفع العبد، فإن الله لما ذكر أعمال الكافرين قال: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴿٢٣﴾﴾[الفرقان]، فما كان من أعمالهم يذهبُ هباءً، والهباء ما يُرى من الذَّرَّات في الشعاع النافذ من الشمس في زجاجٍ ونحوه، فتكون أعمالهم بهذه المنزلة، فكلُّ عمل ابن آدم إذا فقد التوحيد منه لا يكون شيئا، وإن كان في الدنيا أمثال الجبال، فمهما تصدق أو أطعم أو أنفق أو كسى أو داوى أو غير ذلك من الأعمال، إن لم يكن موحدًا فإن عمله لا ينفعه بشيء بخلاف الموحد، فإن الموحد وإن قَلّ عملُهُ جَلّ قدره عند الله ﷻ لكمال قيامه بحق الله ﷻ، فمن قام بحق الله كفاه الله حقّ غيره، ومن ضيّع حقّ الله ﷻ وكله الله ﷻ إلى أعمالِه فهلك.

***

قوله: (من شهد أن لا إله إلا الله) أي من شهد أن لا معبود بحق إلّا الله؛ وقام بوظائف هذه الكلمة من إخلاص العبادة بجميع أنواعها لله وتبرأ من كل المعبودات سواه، سواء كان ذلك المعبود نبيًا أو غيره، وأن محمدًا عبده ورسوله الصادق المصدوق أفضل الرسل، فهو عبدالله ورسوله، أوجب الله تعالى على الخلق طاعته، ونهى عن عبادته، وأمر بإخلاص العبادة لله بجميع أنواعها كما قال تعالى: ﴿وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗاۖ﴾[النساء:٣٦]، وليس المراد أن الإنسان إذا شهد بهذا من غير عمل بمقتضاه يحصل له دخول الجنة، بل المراد به الشهادة لله بالتوحيد، والعمل بما تقتضيه شهادة أن لا إلٰه إلّا الله من الإخلاص، وما تقتضيه شهادة أن محمدًا عبده ورسوله من الإيمان به وتصديقه واتباعه.

قوله: (وأن عيسى عبدالله ورسوله) هٰذا تعريض بالنصارى وإيذان بأن إيمانهم مع القول بالتثليث شرك محض لا يخلصهم من النار. وقوله: (ورسوله) تعريض باليهود في إنكارهم رسالته، وانتمائهم إلى ما لا يحل من قذفه وقذف أمه.

وفي رواية (وابن أمته) وهو تعريض بالنصارى أيضًا، وتقرير لعبوديته أي هو عبدالله وابن أمته فكيف تنسبونه إليه ﷻ؟

قوله: (﴿وَكَلِمَتُهُۥٓ﴾[النساء:١٧١]) إنما سُمّي عيسى (كلمة الله) لصدوره بكلمة كن بلا أب قاله قتادة وغيره من السلف. قوله: ﴿أَلۡقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرۡيَمَ﴾ أي أُرسل بها جبريل إليها فنفخ فيها من روحه بإذن ربه.
قوله: ﴿وَرُوحٞ مِّنۡهُۖ﴾ قال أُبيّ بن كعب: عيسى روح من الأرواح التي خلقها الله ﷻ واستنطقها بقوله: ﴿أَلَسۡتُ بِرَبِّكُمۡۖ قَالُواْ بَلَىٰۛ﴾[الأعراف:١٧٢] بعثه الله إلى مريم فدخل فيها. رواه عبد بن حميد وعبدالله بن أحمد في «زوائد المسند» وابن جريرٍ وابن أبي حاتم وغيرهم.

قوله: «والجنة حق والنار حق» أي وشهد أن الجنة التي أخبر الله في كتابه أنه أعدها لمن آمن به وبرسله ثابتة لا شك فيها، وأن النار التي أخبر الله في كتابه أنه أعدها للكافرين به وبرسله، حق كذلك.

قوله: «أدخله الله الجنة» فيه أن عصاة الموحدين لا يخلدون في النار، وأنه تعالى يعفو عن السيئات قبل التوبة والعقوبة. قال النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هذا حديث عظيم القدر، جليل الموقع. وهو أجمع أو من أجمع الأحاديث المشتملة على العقائد، فإنه ﷺ جمع فيه ما يخرج من ملل الكفر على اختلاف عقائدهم وتباعُدهم، فاقتصر ﷺ في هذه الأحرف على ما يباين جميعهم. أهـ.

ذكر المصنّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى في هذه الجملة تبيان ما انطوى من جمل المعاني في حديث عبادة بن الصامت رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ الّذي أورده إمامُ الدعوة في هذا الباب في فضل التوحيد، فبيَّن طليعة قوله أن معنى قول النبي ﷺ: ((من شهد أن لا إله إلا الله) أي من شهد أن لا معبود بحق إلّا الله؛ وقام بوظائف هذه الكلمة)، فلا يراد من العبد أن يقول هذه الكلمة، بل المراد من العبد ثلاثة أشياء:

أحدها: قولها باللسان.

وثانيها: اعتقاد ما دلت عليه من المعنى من إفراد الله بالعبادة ونفيها عما سواه.

وثالثها: التزامُ ما يتعلقُ بها من العمل.

وهٰذا معنى قول المصنِّف: (وقام بوظائف هٰذه الكلمة من إخلاص العبادة بجميع أنواعها لله، وتبرأ من كل المعبودات سواه، سواء كان ذلك المعبود نبيًّا أو غيره).

ثم بيَّن المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى معنى قوله ﷺ: «وأن محمدًا عبده ورسوله»، أي اعتقاد أنه عبد الله ورسوله، والشهادة له بذلك، وفي حديث عمر عند البخاري: «فإنما أنا عبدُ الله ورسولُه، فقولوا عبدالله ورسوله».

ثم ذكر المصنّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى أن القول في الشهادة للنبي ﷺ بالرسالة كالقول في الشهادة لله ﷻ بالتوحيد، فلابد أن يُجامعها ما تقدم ذكرُه، من أن يقول العبد ذلك معتقدًا معناه ملتزمًا بما يقارن هاتين الكلمتين من العمل، فهو يشهد أنَّ العبادة كُلّها لله ليست لأحدٍ سواه، ويشهد أنَّ الرسالة في هذه الأمة لمحمدٍ ﷺ ولا تكون لغيره، فتجبُ طاعته واتباعه صلوات الله وسلامه عليه.

ثم بين المصنف أن قول النبي ﷺ: («وأن عيسى عبد الله ورسوله» تعريض بالنصارى) أي ذكرٌ لاعتقادهم الفاسد على وجه الإيماء إلى ما هم عليه (وإيذان بأن إيمانهم مع القول بالتثليث شرك محض لا يخلصهم من النار). وفي (قوله: «ورسوله» تعريض باليهود في إنكارهم رسالته) أي: رسالة عيسى عليه الصلاة والسلام، (وانتمائهم إلى ما لا يحل من قذفه وقذف أمه) بالبهتان والفجور.

ثم قال: (وفي رواية (وابن أمته) وهو تعريض بالنصارى أيضًا، وتقرير لعبوديته أي هو عبدالله وابن أمته فكيف تنسبونه إليه ﷻ؟).

ثم بيَّن أن معنى قوله: (﴿وَكَلِمَتُهُۥٓ﴾[النساء:١٧١]) أن عيسى (إنما سُمّي (كلمة الله) لصدوره بكلمة كن بلا أب) أي أن الله قال له: ﴿كُن﴾[البقرة:١١٧] فكان، (قاله قتادة وغيره من **السلف**) وليس عيسى عليه الصلاة والسلام هو الكلمة، **وإنما كان بالكلمة**؛ وفرقٌ بينهما، فإن الكلمة غيرُ مخلوقة، لأنها كلمة الله. وأما عيسى فهو مخلوق، فلا يكون عليه الصلاة والسلام هو الكلمة، وإنما كان بالكلمة أي وُجد بكلمة الله: كن؛ فكان.

ثم بيّن معنى قوله: (﴿أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ﴾[النساء:١٧١].. أي أرسل بها جبريل إليها فنفخ فيها من روحه بإذن ربه) ثم ذكر في تفسير: ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ ما جاء عن أُبيّ أنه قال: (عيسى روح من الأرواح التي خلقها الله ﷻ واستنطقها بقوله: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ﴾[الأعراف:١٧٢] بعثه الله إلى مريم فدخل فيها. رواه عبد بن حميد وعبدالله بن أحمد في «زوائد المسند» وابن جريرٍ وابن أبي حاتم وغيرهم). وهو من رواية أبي جعفر الرازي واسمه: عيسى بن أبي عيسى ماهان، عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية، عن أبي بن كعب؛ **وهذه النسخة نسخةٌ تفسيرية يُروى بها شيءٌ كثير، والأصل فيها القبول؛ لأن النسخ يعوّل فيها على الكتاب**، وعيسى بن أبي عيسى الرازي إنما غُمز في حفظه بسوئه، فلا يشبه أن يكون له وهمٌ في كتابه، إلّا أن يكون في

ذلك شيءٌ مستنكر فحينئذٍ يُعل بنكارته، وهٰذا الأثر مما احتج به أبو العباس ابن تيمية في مواضع من كتبه، وخالفه تلميذه أبو عبدالله ابن القيم في «كتاب الروح» فاستنكر هذا الأثر لقوله فيه: «بعثه الله إلى مريم فدخل فيها». لأن المبعوث بنص القرآن في سورة مريم وغيرها هو جبريل عليه الصلاة والسلام، وما استنكره أبو عبدالله ابن القيم يُمكن الجواب عنه بأن البعث إلى مريم المذكور في هٰذا الأثر لا يراد به حين حملها بعيسى عليه الصلاة والسلام، بل بعثٌ متقدم في القدر القديم كما في قوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾[الأعراف:١٧٢] عندما خلق الله الأرواح واستنطقها فحينئذٍ أرسل عيسى إلى مريم فكان معها أي قدرًا فيما تقدم من القدر الأول، وهذا هو الّذي يظهر أنه معنى الأثر وحينئذٍ فلا نُكرة فيه، **ومذهبُ أبو العباس ابن تيمية من الاحتجاج به أقوى**.

ثم ذكر بعد ذلك كلاماً للنووي رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى في إعظام هذا الحديث وإجلاله إذ قال: (هذا حديث عظيم القدر، جليل الموقع. وهو أجمع أو من أجمع الأحاديث المشتملة على العقائد، فإنه ﷺ جمع فيه ما يخرج من ملل الكفر على اختلاف عقائدهم وتباعُدهم)، ففيه الرد على اليهود والنصارى والمشركين، (فاقتصر ﷺ في هذه الأحرف على ما يباين جميعهم). أي: ما يخالف جميعهم وتحصل به المفارقة، فإن من شهد بما جاء في هذا الحديث مفارقٌ لما عليه اليهود والنصارى والمشركون الوثنيون.

***

قوله: في حديث عتبان - بكسر المهملة وسكون المثناة الفوقية بعدها موحدة- قوله: «يبتغي بذلك وجه الله» كقوله: «من شهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا عبده ورسوله حرم الله عليه النار» ونحوه، وكالأحاديث التي فيها أن من أتى بالشهادتين دخل الجنة. قال شيخ الإسلام وغيره: هٰذه الأحاديث إنما هي فيمن قالها ومات عليها كما جاءت مقيدة، وقالها مخلصًا من قلبه، مستيقنًا بها قلبه غير شاك فيها بصدق ويقين، فإن حقيقة التوحيد انجذابُ الروح إلى الله جملة، فمن شهد أن لا إله إلا الله خالصًا من قلبه دخل الجنة، لأن الإخلاص هو انجذاب القلب إلى الله بأن يتوب من الذنوب توبة نصوحًا فإذا مات على تلك الحال نال ذلك. اهـ.

وقال الحسن: معنى هذه الأحاديث من قال هذه الكلمة وأدى حقها وفريضتها دخل الجنة. وقيل: إن ذلك لمن قالها عند الندم والتوبة ومات على ذلك. وهذا قول البخاري. وقال ابن المسيب: كان هذا قبل أن تنزل الفرائض والأمر والنهي. قال بعض المحققين: قد يتخذُ أمثالَ هذه الأحاديث البطلة والمباحية[1] ذريعة إلى طرح التكاليف ورفع الأحكام، وإبطال الأعمال معتقدين أن الشهادة وعدم الإشراك كاف، وربما يتمسك بها المرجئة، وهذا الاعتقاد يستلزم طي بساط الشريعة وإبطال الحدود والزواجر السمعية. ويوجب أن يكون التكليف بالترغيب في الطاعات والتحذير عن المعاصي والجنايات غير متضمن طائلًا بل يقتضي الانخلاع عن ربقة الدين والملة والانسلال عن قيد الشريعة والحكمة والسنة والولوج في الخبط والخروج عن الضبط. اهـ. وروى حديثَ عِتبان أحمدُ والنسائي وابن ماجه والبيهقي في «الأسماء والصفات».

ذكر المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى في بيان ما أورده إمامُ الدعوة من حديث عِتبان بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنّ حديث عِتبان وقع فيه قيدٌ ثقيل لاستحقاق فضل الشهادة وهو قوله ﷺ فيه: «يبتغي بذلك وجه الله» وفي رواية: «صادقًا من قلبه»، فالأحاديث التي قيدت فيها الشهادة بهذه القيود الثقال تبينُ تقيد الأحاديث المطلقة التي جاء فيها فضل الشهادتين دون قيد، فيحملُ المطلق على المقيد، وهذا هو معنى ما ذكره شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في قوله: (هذه الأحاديث إنما هي فيمن قالها ومات عليها كما جاءت مقيدة، وقالها مخلصاً من قلبه، مستيقناً بها قلبه غير شاك فيها بصدق ويقين) وأما إن قالها دون ذلك فإنه لا تنفعُ صاحبها، **وهذا المذهب الذي حكاه أبو العباس ابن تيمية هو المذهبُ المختار الذي استقر عليه علماءُ أهل السنة**، وكان بين السلف خلافٌ قديم أشار الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ إلى طرفٍ منه، فكان الحسنُ البصري يرى أن (معنى هذه الأحاديث من قال هذه الكلمة وأدى حقها وفريضتها) دخل الجنة؛ وهو موافقٌ لما ذكره أبو العباس ابن تيمية الحفيد، وخُولف في ذلك فذهب جماعة من السلف وهو اختيار البخاري أن ذلك (لمن قالها عند الندم والتوبة ومات على

---

(١) البطلة جمع بطّال، والمباحية نسبة إلى مذهب الإباحة الذي فيه استباحة كلِّ شيء. قاله شيخنا حفظه الله

ذلك). فما جاء من الأحاديث المطلقة في فضل الشهادة يُحمل على حالٍ خاصة وهي حالُ الاحتضار، فإذا قال الإنسان تلك الكلمة نادمًا تائبًا إلى الله ﷻ نفعته، هذا اختيار البخاري، وذهب ابن المُسيَّب وهو سعيد ووافقه جماعة كابن شهاب الزهري وسفيان الثوري والضحاك بن مزاحم رحمهم الله أن (هذا قبل أن تنزل الفرائض والأمر والنهي). فوقع إطلاق الأحاديث حينئذ، إذ لم يكن العبدُ مطالبًا بشيءٍ سوى الكلمة الطيبة (لا إله إلّا الله)، ثم لما نزلت الفرائضُ والأمر والنهي حُملت تلك الأحاديث على زمنٍ سابقٍ متقدم، أما بعد ما شرع من الأمر والنهي وطولب العبد من الفرائض فإنه لا تنفعه كلمة التَّوحيد حتى يمتثل ما جاء في الأمر والنهي، واعترض ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى على المذهب في تحقيق «كلمة الإخلاص» وفي «جامع العلوم والحكم» بما محصَّله من أن جملةً من هذه الأحاديث المطلقة ورد أنَّ النبي ﷺ قالها بعد الهجرة واستقراره مدَّةً في المدينة، بل فيها ما وقع أن النبي ﷺ قاله في آخر حياته، فحينئذٍ لا يُسلَّم للقائلين بهذا القول ما قالوا، فما ادعوه من تقدم الإطلاق وتأخر التقييد بالفرائض والأمر والنهي فيه نظر لورود شيءٍ من الأحاديث المطلقة متأخرةً، على أنَّ جماعة ممن ذهب إلى هذا المذهب كالثوري ذكروا أن ما نزل من الأمر والنهي ناسخٌ لتلك الأحاديث المطلقة؛ **ومعنى النسخ**: التبيين والإيضاح. **فإن النسخ في عُرف المتقدمين لا يختصّ بالمعنى الذي اصطلح عليه المتأخرون واستقر عند الأصوليين**، بل يوجد في كلام جماعة من الصحابة كابن عباس ومن بعدهم من التابعين كقتادة وغيره اطلاق النسخ على إرادة بيان المُجمل وإيضاحه ومنه هٰذا الموضع على ما بينه أبو الفرج ابن رجب في «تحقيق كلمة الإخلاص» وفي «جامع العلوم والحِكم» وهو الحق الحقيق، فيحمل ما ذُكر عن من ادعى النسخ كالثوري من أن نسخه يراد به الإيضاح والبيان، وأن الأحاديث المقيدة بيَّنت وأوضحت ما جاء من الإطلاق في الأحاديث الواردة في فضل الشهادة.

ثم نقل المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى كلامًا لـ(بعض المحققين)، **والـمُحقق هو الراسخ في العلم المتمكن منه**؛ وما اصطلح عليه المتأخرون من جعله عَلَماً على من يشتغل بمقابلة النسخ الخطية وبيان فروقها هو ابتذال لهذا اللقب المُكرَّم، فإن منصب التحقيق منصبٌ رفيع لا يرتقي إليه إلّا القلّة من الخلق في طبقات الأمة، وفي «اللامية» المنسوبة إلى أبي العباس ابن تيمية قوله في صدرها:

اسمع كلام محقّقٍ في قوله لا ينثني عنه ولا يتبدلُ

فالمحقق هو الموقن بقوله، فهو لا يتحول عنه ولا يتغير ولا يتلكَّأ عن المضي فيما انتحله من قولٍ في أمرٍ خاص أو عام لكمال رسوخ علمه وانكشاف الغيب عنده كالشهادة في المعارف العلمية والحقائق الإيمانية؛ ولم أرَ التصريح بهذا المُبهم في قوله: (بعض المحققين)، ولا وجدت أحدًا سماه فيما نُقل عنه وهو كلامُ حسن فيه في بيان أن جماعة من أهل البطالة والمجون والسالكين طريق الإباحية الذين يستبيحون كثيرًا من المحرَّمات في فعلها والطاعات في تركها يتعلقون بهذه الأحاديث في الاستغناء بكلمة التوحيد بقولها دون حاجة إلى العمل سالكين سبيل الإرجاء في ذلك.

ثم ختم الشارح رَحِمَهُ اللهُ تعالى بيانه المتعلق بهذا الحديث بتخريج حديث عِتبان بالعزو إلى (أحمد والنسائي وابن ماجه والبيهقي في «الأسماء والصفات») زيادة على ما يستفاد من قول المصنِّف: (ولهما) فإن ذكر التثنية في اصطلاح المحدثين يراد به البخاري ومسلم رحمهما الله تعالى، والزِّيادة في العزو عن «الصحيحين» لا يهتبل بها ولا يُحتفل إلّا إن وُجد في غير «الصحيحين» زيادة يُفتقر إليها، وإلى ذلك أشرت بقولي:

كـلُّ حـديثٍ للصـحيحين انتمَـى … فعـزوه إليهمـا تحتمـا
كِلـيْهِما أو واحـدٍ ولا يُـزاد … سـواهُما إلّا لمعنـىً يُستفـاد

***

قوله: (عن أبي سعيد) اسمه سعد بن مالك بن سنان الأنصاري، هو وأبوه صحابيان. قوله: «أدعوك» أي أثني عليك وأتوسل إليك. قوله: «كل عبادك يقولون هٰذا» في «سنن النسائي» و«الحاكم» و«شرح السنة» بعده «إنما أريد شيئًا تخصني به».

قوله: «وعامرهن» أي لو أن السموات السبع ومن فيهن من عمار غير الله، والأرضين والسبع ومن فيهن، وُضِعوا في كفة الميزان، و(لا إله إلا الله) في الكفة الأخرى، مالت بهن (لا إله إلا الله). أي رجحت عليهن، وذلك لما اشتملت عليه من توحيد الله الذي هو أساس الملة ورأس الدين، وأفضل الأعمال. قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: فالأعمال لا تتفاضل بصورها وعددها، وإنما تتفاضل بتفاضل ما في القلوب، فتكون صورة العملين واحدة وبينهما من التفاضل كما بين السماء والأرض.

قوله: «وللترمذي» اسمه محمد بن عيسى. قوله: «بقُراب الأرض» بضم القاف وكسرها، والضم أشهر، وهو ملؤها أو ما يقارب ملؤها.

قوله: «ثم لقيتني لا تشرك بي شيئاً» قال شيخ الإسلام: الشرك نوعان: أكبر وأصغر. فمن خلص منهما وجبت له الجنة، ومن مات على الأكبر وجبت له النار، ومن خلص من الأكبر وحصل له بعض الأصغر مع حسنات راجحة على ذنوبه دخل الجنة، فإن تلك الحسنات توحيد كثير مع يسير من الشرك الأصغر. ومن خلص من الأكبر ولكن كثر الأصغر حتى رجحت به سيئاته دخل النار. فالشرك يؤاخذ به العبد إذا كان أكبر أو كان كثيرًا أصغر، والأصغر القليل في جانب الإخلاص الكثير لا يؤاخذ به. انتهى.

ومثل حديث أنس حديث أبي ذرّ عند الإمام أحمد عن أبي معاوية عن الأعمش عن المعرور بن سويد عن أبي ذر قال: قال رسول الله ﷺ: «يقول الله عَزَّ وَجَلَّ: من عمل قراب الأرض خطيئة ثم لقيني لا يشرك بي شيئًا جعلت له مثلها مغفرة».

ذكر المصنف رَحِمَهُ اللهُ تعالى في بيان حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أن قول موسى عليه الصلاة والسلام: («أدعوك» أي: أثني عليك وأتوسل إليك). وفي أصل الكتاب وهو «تيسير العزيز الحميد» قول الشيخ سليمان: أتوسل به إليك إذا دعوتك. وهذا أحسنُ مما ذكره المصنف، فإنه جعل الدعاء بمعنى الثناء والتوسل، والدعاء في لسان العرب إنما هو الطلب، فمعنى أدعوك أي أطلبك. وهذا الطلب هو طلب توسل به إلى الله إذا سأله، فيكون ما في الأصل وهو «تيسير العزيز الحميد» أوْفق عبارةً إذ قال: أتوسل به إليك إذا دعوتك.

ثمّ ذكر ما وقع من الزيادة عند (النسائي) في «الكبرى»، (والحاكم) في «المستدرك»، والبغوي في («شرح السنة»: «إنما أريد شيئًا تخصني به») أي أراد شيئًا يدعو به ربّه عَزَّ وَجَلَّ يختصُّ به موسى عليه الصلاة والسلام رغبةً في الخير، فإنه طامعٌ في الخير عند الله عَزَّ وَجَلَّ أن يُؤثرهُ بفضيلةٍ يختصُّهُ بها، بأن يُعلمه ما يدعوه به دون غيره من الخلق.

ثمّ أورد المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى بعدُ كلاما لابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى في بيان أن (**الأعمال لا تتفاضل بصورها وعددها، وإنما تتفاضل بتفاضل ما في القلوب**) أي: أن الزيادة والنقص الواقعة فيها موكولةٌ إلى ما في القلوب من الإخلاص لله ﷻ، فتكون صورة العملين واحدة وما بينهما من التفاضل كما بين السماء والأرض، وعند النسائي بسندٍ حسن من حديث عمار بن ياسر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن النبي ﷺ قال: «إن الرجل ينصرفُ من الصلاة ولم يُكتب له إلّا عُشرها، تُسعها، ثُمنها، سُبعها، سُدسها، خُمسها، رُبعها، ثُلثها، نصفها» فانتهى القدر المذكور إلى نصف العمل لقلة من يستوفي الأجر كاملًا، فعامة الناس لهم حظ، وهم متفاوتون في هذا الحظ بين مقل ومستكثر وإن كانت صورة عملهم واحدة، فإنهم يُصلون صلاةً واحدةً يكون أحدهم حذاء الآخر، فيتفاوتون في أعمالهم بتفاوت ما في قلوبهم. ومعرفةُ هذا الأصل تحمل العبد على أن يطلب في عمله إقبال قلبه عليه إخلاصًا لله ﷻ واتباعًا للنبي ﷺ وأن لا يحتفل بكثرة عمله، فإن الكثرة ليست مرادة بل المراد حُسن العمل بأن يكون لله على سنة رسول الله ﷺ، قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى في «النونية»:

والله لا يرضَى بكثرة فعلنا ... لكن بأحسنه مع الإيمان

فالعارفون مرادهم إحسانهُ ... والجاهلون عَمُوا عن الإحسان

لأن العبد إنما يُبتلى بحسن عمله، قال الله تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ۚ﴾[الملك:٢]، روى ابن أبي الدنيا في كتاب «الإخلاص» عن الفضيل بن عياض قال: «أحسنه أصوبُهُ وأخلصه»، بأن يكون خالصًا لله متابعًا لسنة رسول الله ﷺ، وإلى ذلك أشار شيخ شيوخنا حافظ الحكمي إذ قال في «سلم الوصول»:

شَرْطُ قَبُولِ السَّعْي أنْ يَجْتَمِعَا ... فِيهِ إصَابَةٌ وإخْلاَصٌ مَعَا

أراد بالإصابة اتباع النبي ﷺ.

ثم ذكر الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى كلامًا لأبي العباس ابن تيمية في بيان قوله تعالى في الحديث القدسي: («ثم لقيتني لا تشرك بي شيئا») قال: (الشرك نوعان: أكبر وأصغر. فمن خلص منهما وجبت له الجنة، ومن مات وعلى الأكبر وجبت له النار، ومن خلص من الأكبر وحصل له بعض الأصغر مع حسنات راجحة على ذنوبه دخل الجنة، فإن تلك الحسنات توحيد كثير مع يسير من الشرك الأصغر. ومن خلص من الأكبر ولكن كثر الأصغر حتى رجحت به سيئاته دخل النار) فالعبد بين الشركين له حالان:

الحال الأولى: أن يكون ذا شرك أكبر؛ فهذا خالدٌ مخلدٌ في النار.

والحال الثانية: أن يكون ذا شرك أصغر؛ فهو ناجٍ من الشرك الأكبر لكن له حظ من الشرك الأصغر، والمتلطخ بالشرك الأصغر له مرتبتان:

الأولى: أن تغلب حسناته سيئاته -ومنها الشرك الأصغر- فينجو من النار.

والثانية: أن تغلب سيئاته - ومنها الشرك الأصغر - حسناته فيدخل النار.

فأصحّ الأقوال في الشرك الأصغر أنه لا يُغفر وأنه يكون في الموازنة مع الحسنات والسيئات لقول الله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ﴾[النساء:٤٨]، و(أن) مع الفعل المضارع مؤولة بمصدر مسبوك تقديره شركًا، فيكون نكرةً في سياق النفي تدل على العموم، فيعم الشرك الأكبر والأصغر.

ثم قال أبو العباس ابن تيمية: (فالشرك يؤاخذ به العبد إذا كان أكبر أو كان كثيرًا أصغر، والأصغر القليل في جانب الإخلاص الكثير لا يؤاخذ به) ومعنى (لا يؤاخذ به) أي لا يرجح به فيدخل النار، **وأما دخوله الموازنة فإنه يدخل الموازنة في أصحِّ القولين** وهو اختيار أبي العباس ابن تيمية وشيخ شيوخنا ابن سعدي رحمهما الله تعالى.

وما ذكره أبو العباس ابن تيمية من قسمة الشرك هي قسمة لشرك باعتبار قدره، **فالشرك باعتبار قدره** ينقسم إلى نوعين:

أحدهما: شرك أكبر.

والآخر: شرك أصغر.

والحجة في هٰذه القسمة ما رواه الحاكم بإسنادٍ حسن عن شداد بن أوس ﷺ قال: «كنا نعد الرياء على عهد رسول ﷺ من الشرك الأصغر»، فالشرك الأصغر معلوم مدرك في عُرف الصحابة ﷺ، فليس هو من مبتكرات الأذهان، بل قسمة الشرك إلى هذين النوعين مشيدةٌ بالدليل المفصح عن ذلك، مما ذكرنا آنفًا عن شداد، وفي معناه أشياء فيها ضعفٌ أو هي صحيحة لكنها ليست صريحةً في الدلالة على المقصود.

ويعلمُ منه أن ما يذكره علماء التوحيد والسنة من معاني الإيمان والتوحيد ليس شيئًا أخذوه عن الآباء والأجداد، ولا هو مذهب لابن عبدالوهاب، ولا من أكبر منه كابن تيمية وأحمد ابن حنبل، وإنما هو الدين الذي جاء به النبي ﷺ من ربِّه، وعاه من وعاه، وجهله من جهله، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، وقد ذكر العلامة أبو بكر بن محمد عارف خوقير المكي في بعض ردوده عن بعض سادات أهل حضرموت: أنه لولا البقية من علماء أهل نجد لجهل توحيد العبادة. وصدق رحمه الله، فإن كلام السلف وعلماء القرون الوسطى في توحيد العبادة قليل لأن المخالف فيه نادر حينئذٍ، وإنما بلي به المسلمون وعظم به الخطب في القرن العاشر فما بعده إلى يومنا هذا، فندب الله ﷻ من اصطفاهم للقيام بهذه الوظيفة ولا يختصُّ هذا الأمر بهم، بل من وافق ما جاء في الكتاب والسنة من توحيد ربِّنا ﷻ فهو من علمائه وإن كان أعجميًا في أقاصي الشرق أو الغرب، ولكن كُتب علماء أئمة الدعوة رحمهم الله تعالى هي نجوم الاهتداء ومصابيح الدجى في توحيد العبادة ولا يعرف قدر هذا إلّا من مازج التآليف التي صنفها الموافق والمخالف في توحيد الله ﷻ، فمن عانى ما كتبوه وطالع ما كتبه غيرهم عرف ما لكل من ذلك، وهذا يوجب على العبد أن يعتني بهذه التآليف جمعاً وقراءةً وتفهمًا ليعرف دينه، فإن التلبيس في أمر توحيد العبادة كثر في هذه الأزمان، وابتلينا بجماعة من المتشرعة المنتسبين إلى بلاد التوحيد وهم ينقضون أساسه ويهتكون أستاره ويضعفون هيبته ويقلعون

أوتاده، لما استزلهم الشيطان وخرجوا عما عليه جماعة المسلمين إلى مذاهب رضوا بها، فصار لهم في أمر توحيد الله ﷻ مقالات باطلة، وصرت تسمعُ ما ينقض التوحيد أو ينقصه مما يتعلقُ بالشرك الأكبر أو الولاء والبراء أو غيرها من أصول التوحيد من أُناس رضعوا لبان علوم هذه البلاد، ولكن ليست الأرضُ محلًا لساكنها، فإن الأرض المقدسة لا تقدس أحدا، وإنما يقدس الإنسان عمله فإذا صلح عمل الإنسان أصلحَ اللهُ ﷻ قلبه سواءً كان عربيًا أو عجميًا، فينبغي أن يزداد خوف العبد على توحيده وأن يجتهد في تخليصه من هذه الواردات وأن يحوطه بالعناية والرعاية، فإن الطريق طويل، والعقبة كؤود، والعدو راصد، والشياطين لها أحابيل، والشبهات تغتال من الخلق ما تغتال، فكم من امرىء عُدّ من الموحدين انقلب على عقبيه فصار في حزب المشركين، لأنه لم يحتفل بتوحيده ولا شدَّ يده عليه ولا استعظم ما وهبه الله ﷻ من التوفيق بالدلالة إليه، فصار بعدُ نهبة للآراء والأهواء مستضعفًا بها لما مال إليها وركن معجبًا بقول فلان أو علان حتى خرج من التوحيد أو كاد يخرج، فلا تظن أنك بمنأًى عن هذا، قال إبراهيم التيمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى: من يأمن البلاء بعد إبراهيم. يعني الخليل عليه الصلاة والسلام، لما قال: ﴿وَٱجۡنُبۡنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعۡبُدَ ٱلۡأَصۡنَامَ ﴿٣٥﴾﴾[إبراهيم]، فإذا كان خليلُ ربّ العالمين وصفوة الأنبياء الأُول من الرسل يخافُ على نفسه وعلى بنيه الأصنام وهو الذي حطمها ونقض جمعها، يخشى أن يقع في الشرك، فما الظن بغيره حقيقٌ به أن يكون خوفه من الشرك عظيما، فإن من خاف الشيء حذره فأمن منه، ومن لم يخف الشيء اطمئن إليه فربما التبس به، وكان الحسن البصري رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى يقول: لأن تصحب أُناسًا يخوفونك كُلَّ يوم حتى تلقى الله آمنًا، خيرٌ لك من أن تصحب قومًا يؤمنونك كُلَّ يوم حتى تلقى الله خائفا.

فنسأل الله ﷻ أن يؤمننا بتوحيده في الدنيا والآخرة.

ثمّ ختم المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى الباب بذكر حديثٍ بمعنى (حديث أنس وهو حديث أبي ذر عند أحمد) وإسناده صحيح، وهو في مسلم قريبًا من لفظه من حديث أبي ذر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

وهذا آخر البيانِ على هٰذه الجملة من الكتاب، وبالله التوفيق.